

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس الدولة

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

رقم التبليغ :	٨ ١١
بتاريخ :	٢٠٠٦/١٠/ ٨

ملف رقم : ٣٢ / ٢ / ٣٢٠

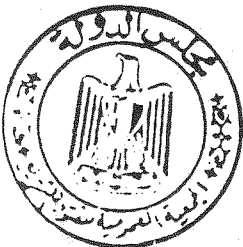
السيد / رئيس مصلحة الجمارك

تحية طيبة وبعد

فقد اطلعنا على كتابكم رقم ٩٣٠ المؤرخ ٢٠٠٥/٩/٥ بشأن النزاع القائم بين مصلحة الجمارك ووزارة الزراعة حول سداد مبلغ ٦١٠٧٦٤ جنيهاً قيمة الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة على مشمول البيان الجمركي رقم ٣٠٥٤ لسنة ١٩٨٦.

وحاصل الوقائع — حسبما يبين من الأوراق — أنه بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٢، تم الإفراج عن مشمول البيان الجمركي رقم ٣٠٥٤ لسنة ١٩٨٦، بموجب الشهادة رقم ٦٤٧ و (موقوفات برسم إعادة التصدير) من جمارك بورسعيد، وهو عبارة عن تليفزيون وفيديو وكاميرا وتيوتنر وحامل شنطة كاميرا وكابل وفلاش، وذلك بضمان صادر من وزارة الزراعة يفيد التعهد بإعادة التصدير فور انتهاء الغرض من الإفراج أو سداد الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة على مؤسسة فريدريش ناومان (المستوردة) التي تقوم بإجراء مشروع في مجال التعاون الزراعي بمحافظة الإسماعيلية في إطار اتفاقية التعاون الفني المبرمة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية، الصادر بالموافقة عليها قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤١ لسنة ١٩٨١. وقد دأبت وزارة الزراعة على مخاطبة جمارك بورسعيد بطلبات تجديد مدة الإفراج المؤقت من عام إلى آخر بضمان الوزارة مع تعهدها بسداد الضرائب والرسوم الجمركية في حالة عدم إعادة التصدير.

— وبتاريخ ١٩٩٨/٦/٣ انتهت صلاحية بقاء مشمول البيان الجمركي المذكور بالبلاد ولم يتم



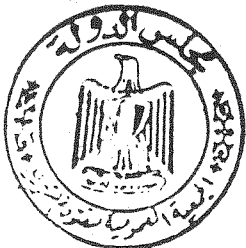
إعادة تصديره، كما لم تقم الوزارة بسداد الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة، أو توافي المصلحة بقرار الإعفاء من هذه الضرائب والرسوم، ومن ثم طلبت المصلحة عرض النزاع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لإلزام وزارة الزراعة بسداد الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة على مشمول البيان الجمركي المشار إليه.

وفي معرض استيفاء إدارة الفتوى المختصة لعناصر النزاع، فقد ورد إليها كتاب السيد وزير الزراعة واستصلاح الأراضي رقم ٢١٧ بتاريخ ٢٠٠٦/٢/١٢، متضمناً أن مشمول البيان الجمركي محل النزاع ورد في إطار اتفاقية التعاون الفني في مجال التعليم الزراعي الصادر بالموافقة عليها قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤١ لسنة ١٩٨١ والتي تنص في المادة السابعة منها على إعفاء المعدات والمواد المستوردة من جميع الضرائب ورسوم الاستيراد، كما أفادت الجمعية التعاونية الزراعية المركزية بالإسماعيلية بأنها قامت بسداد رسوم مقدرها ٢٤٥٢٣ جنيهاً ومبلغ ٢٤٦٤ جنيهاً كغرامة على مشمول البيان الجمركي المذكور لجمرك الإسماعيلية رغم الإعفاء المنصوص عليه بالاتفاقية. إلا أن مصلحة الجمارك (الإدارة المركزية لجمارك بورسعيد والمنطقة الحرة) تمسكت بوجهة نظرها، بكتابتها الوارد إلى إدارة الفتوى المختصة برقم ٢٤٩ بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٤، وأفادت بأن ما تم سداده بجمرك الإسماعيلية لا يخص البيان الجمركي موضوع النزاع.

وإذ خاطب المكتب الفني للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع السيد وزير الزراعة واستصلاح الأراضي لموافاته بسند استمرار العمل بالمشروع رغم ما ورد بنص المادة التاسعة من اتفاقية التعاون الفني المشار إليها من سريان العمل بها حتى عام ١٩٨٥، فأفاد بخطابه رقم ١٢١٠ بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٨ الذي أرفق به كتاب مدير الإدارة القانونية والمعاهدات بوزارة الخارجية المؤرخ ١٩٨٥/٦/١١، أن المادة التاسعة فقرة أولى من النص الإنجليزي للاتفاقية تنص على أن " يعمل بهذه الاتفاقية حتى عام ١٩٨٥ وتمتد تلقائياً من عام لآخر ما لم تقدم مذكرة بإنهائها قبل ستة أشهر من نهاية العام الجاري". ويتضح من هذا النص أن الاتفاقية تتجدد من عام لآخر تلقائياً.



ونفيد أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ١٤ من سبتمبر سنة ٢٠٠٦م، فاستبان لها أن قانون الجمارك، الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣، ينص في المادة(٥) منه على أن " تخضع البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريفة الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى.... وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تستحق بمناسبة ورود البضاعة أو تصديرها وفقاً للقوانين والقرارات المنظمة لها. ولا يجوز الإفراج عن أية بضاعة قبل إتمام الإجراءات الجمركية وأداء الضرائب والرسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون ". وينص في المادة (١٠١) منه على أنه " يجوز الإفراج مؤقتاً عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة.....". وأن اتفاقية التعاون الفني في مجال التعليم الزراعي والتعاوني بين جمهورية مصر العربية ومؤسسة فريدريش ناومان في بون بجمهورية المانيا الاتحادية، الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٢/٦/١٩٨٠، والصادر بالموافقة عليها قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤١ لسنة ١٩٨١، تنص في المادة الثانية منها على أن " ١- تفوض الحكومة السيد محافظ الإسماعيلية كسلطة مصرية مقابلة وكذا الجمعية [الجمعية التعاونية الزراعية المركزية بالإسماعيلية] كهيئة تنفيذية لتنفيذ المشروع. ٢- تتعاون المؤسسة [مؤسسة فريدريش ناومان] مع الجمعية لتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك طبقاً لسياسة وخطط مصر. ٣-.....٤.....٥.....". وتنص في المادة السابعة منها على أن " ١- توافق الحكومة بموجب هذا الاتفاق على إعفاء سيارة واحدة، المعدات والمواد المستوردة والتي تستخدم بالمشروع باسم المؤسسة من جميع الضرائب والرسوم ورسوم الاستيراد.....". ٢- (أ) تؤول ملكية السيارات، المعدات والمواد التي استوردتها المؤسسة للمشروع إلى الجمعية بانقضاء هــهـ

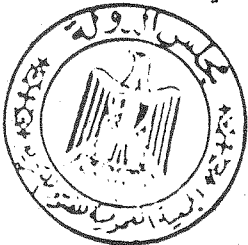


الاتفاقية، وتحمل الجمعية في ذات الوقت جميع التكاليف المباشرة واللاحقة الناجمة عن نقل هذه الملكية وفقاً للقانون المصري. (ب) تضمن الحكومة والجمعية أن تكون الأشياء المنوه عنها في المادة السابعة بند [٢] تحت التصرف التام للمشروع". في حين تنص في المادة التاسعة منها على أن "أ — يسرى العمل بهذه الاتفاقية من تاريخ توقيعها وحتى سنة ١٩٨٥ مالم تقدم مذكرة بإنائها قبل ستة أشهر من نهاية العام الجارى ٢ — ٣ —". وتنص في المادة العاشرة منها على أنه " ١ — ٢ — ٣ — تمت كتابة هذه الاتفاقية من ٦ نسخ أصلية اثنتان بكل من اللغة العربية والألمانية والإنجليزية ولجميع النصوص نفس الحجية، كما يرجع إلى النص الانجليزي في حالة التحكيم".

واستظهرت الجمعية العمومية لما تقدم — وحسبما استقر عليه إفتاؤها — أن المشرع في قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وضع أصلاً عاماً مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب والرسوم الجمركية، بحيث لا يُعفى منها إلا بنص خاص، وأجاز استثناء من ذلك الإفراج مؤقتاً عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة، وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير المالية. وأن الاتفاقية المبرمة بين حكومة جمهورية مصر العربية ومؤسسة فريدريش ناومان الألمانية، الصادر بالموافقة عليها قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤١ لسنة ١٩٨١، بغرض إقامة مشروع جديد مشترك بين الجمعية التعاونية الزراعية المركزية بالإسماعيلية والمؤسسة لتدعيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، والمعمول بها في تاريخ ورود مشمول البيان سالف الذكر والإفراج عنه، اعمالاً للمادتين التاسعة والعاشرة منها، تقضى بإعفاء المعدات والمواد المستوردة والتي تستخدم بالمشروع باسم المؤسسة من جميع الضرائب والرسوم ورسوم الاستيراد، على أن تؤول ملكية هذه المعدات والمواد التي استوردتها المؤسسة للمشروع إلى الجمعية بانقضاء الاتفاقية.

ولما كانت المادة الرابعة من القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بإصدار قانون تنظيم الاعفاءات

الجمركية، تقضى بأن أحكام هذا القانون لا تحل بالإعفاءات الجمركية المقررة بمقتضى اتفاقيات



مبرمة بين الحكومة المصرية والدول الأجنبية والمنظمات الدولية أو الإقليمية أو الجهات الأجنبية، ومن بينها الاتفاقية سالفه الذكر، ومن ثم يكون مشمول البيان الجمركي محل النزاع معفياً من الضرائب والرسوم الجمركية.

ولا يغير من ذلك تعهد وزارة الزراعة بسداد الضرائب والرسوم الجمركية في حالة عدم إعادة تصدير هذا المشمول، إذ أن النص الحاكم الذي يتعين إعماله في هذه المسألة هو نص الاتفاقية، باعتباره نصاً خاصاً دون الأحكام العامة الواردة بقانون تنظيم الإعفاءات الجمركية، مما يتعين معه رفض مطالبة مصلحة الجمارك إلزام وزارة الزراعة بأداء قيمة الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة على مشمول ذلك البيان الجمركي.

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى رفض مطالبة مصلحة الجمارك إلزام وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي أداء مبلغ ٦١٠٧٦٤ جنيهاً قيمة الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة على مشمول البيان الجمركي رقم ٣٠٥٤ لسنة ١٩٨٦.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام،

تحريراً في ٢٠٠٦ / /

رئيس الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

المستشار / نبيل ميرهم
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة



زينب //